

فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003

The effectiveness of monetary policy in achieving macroeconomic goals in Iraq after 2003

أ. د. فلاح حسن ثويني /المشرف

حسين غالب فليح /الباحث

Dr. Falah H. Thwaini

Hussein K. Flah

Flah-adm@uomustansiriyah.edu.iq

hussaingf88@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: السياسة النقدية، الاستقلالية البنك المركزي، سعر الصرف.

Keywords: monetary policy, central bank independence, exchange rate.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بعد عام 2003 من خلال دراسة مجموعة من الخصائص التي يمكن من خلالها تحديد فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد، ومن اهم ما توصل اليه البحث هو ان دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية يعد ضعيفاً بسبب ارتباط السياسة النقدية بالتوجهات الحكومية، ومن اهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي العمل على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية كوسيلة لتقليل الضغط على السياسة النقدية.

Abstract

This research aims to study the effectiveness of monetary policy in achieving macroeconomic goals after 2003 by studying a set of characteristics through which the effectiveness of monetary policy in the economy can be determined. One of the most important findings of the research is that the role of monetary policy in achieving macroeconomic goals is weak due to the link between monetary policy and government trends, and one of the most important recommendations reached by the research is to work to diversify sources of government revenues as a means of reducing pressure on monetary policy.

المقدمة

تتبع الدولة مهما اختلف مذهبها الاقتصادي، مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي أهمها السياسة النقدية من اجل تحقيق جملة من الأهداف المرسومة مسبقاً، وان مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً ظهر في الادبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين شهدت السياسة النقدية تطوراً بعد ان اخذت ابعاداً وافاقاً واهمية اكبر في معالجة المشكلات

الاقتصادية، ونالت السياسة النقدية في العراق نصيبها من التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والتي اثرت على مدى فاعلية وقدرة السياسة النقدية في الاقتصاد. **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من أهمية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، اذ حصل البنك المركزي العراقي على استقلالته بعد هذا العام وفقاً لقانون (56) لذلك أصبحت السياسة النقدية تتبع مسار نقدي جديد لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الإجراءات التي تقوم بها الى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة وفقاً للمادة 3 من قانون 56 لسنة 2004 تتمثل اهداف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت (يقوم هذا النظام على أساس التنافس في السوق)، وإتاحة فرص العمل، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة في البلد.

فرضية البحث: تؤثر السياسة النقدية في العراق بشكل فعال في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة. **هدف البحث:** يهدف هذا البحث الى دراسة السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ابعاد البحث: البعد المكاني: الاقتصاد العراقي، البعد الزمني: يتحدد بالفترة من 2004-2020. **منهجية البحث:** تم استخدام منهج البحث العلمي الاستنباطي، فضلاً عن استخدام وسائل التحليل الاقتصادي.

هيكلية البحث: من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى محورين، تناول المحور الأول الاطار النظري للسياسة النقدية، اما المحور الثاني فركز على السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 وفاعلية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق. وقد ختمت الدراسة بالتوصل الى عدد من الاستنتاجات و التوصيات. **المحور الأول / مكونات وعناصر السياسة النقدية**

اولاً، مفهوم السياسة النقدية (Monetary policy): عرفت السياسة النقدية بانها الاجراء الذي يقوم به البنك المركزي للتحكم في المستوى العام للأسعار ودعم النمو الاقتصادي من خلال التأثير على المعروض النقدي، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، من اجل تغير اجمالي الطلب و الأداء الاقتصادي (Curtis&Irvine,2017:240) كما عرفت على انها شكل من اشكال السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الأخرى، كالسياسة المالية، و السياسة التجارية، و سياسة الأسعار، وسياسة الأجور، للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الرئيسية، كالأستثمار، والأسعار، والدخل، و الإنتاج (الدليمي، 1990: 583)، وعرفت على انها التأثير على توافر الأموال و تكلفة المال و الائتمان لتعزيز الأهداف المحددة، وتشمل التوجيهات و السياسات و البيانات و التنبؤات الاقتصادية وغيرها من الإجراءات الصادرة من البنك المركزي للدولة (NO page: 2020, Marc , L)، نلاحظ تنوع و اختلاف تعاريف السياسة النقدية من قبل العديد من الاقتصاديين، الا انها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة النقدية.

ثانياً، الأهداف النهائية للسياسة النقدية: ان الغاية من السياسة النقدية هو تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية، وسوف نتطرق الى اهمها:

1. **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** تشير المناقشات حول السياسة النقدية الى ان هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار هو اسمى هدف للسياسة النقدية، لما له من أهمية كبيرة فعندما يكون هناك استقراراً في المستوى العام للأسعار فان قيمة النقود تكون ثابتة نسبياً وهذا ما يشجع الافراد على الادخار وكلما ازدادت الادخارات ازدادت معدلات الاستثمار، وكذلك يزيد الاستقرار من حالة التأكد، مما يقلل من مخاطر الدخول في عقود مالية طويلة الاجل واستثمارات حقيقية ثابتة، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج والعمالة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (Handa,2008:316).

2. **النمو الاقتصادي:** تسعى جميع الحكومات سواء في البلدان الصناعية او النامية، الى بلوغ هذا الهدف وترجع أهمية هذا الهدف الى ارتباطه بالافراد حيث تسعى الحكومة من خلاله الى اشباع حاجات الافراد ورفع مستوى رفاهيتهم من جانب، ومن جانب اخر تسعى الحكومة الى تحسين ميزان المدفوعات من خلال توفير المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، او الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويمكن للسياسة النقدية تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على احد محددات النمو وهو الاستثمار من خلال أسعار الفائدة، فان اتباع السياسة النقدية سياسة توسعية قائمة على زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض معدلات الفائدة وبالتالي خلق بيئة ملائمة لتمويل الاستثمار، و يجب ان تكون السياسة النقدية التوسعية مقرونة بسياسة مالية انكماشية لتفادي حدوث اثار تضخمية (الدليمي، 1990: 587)

3. **زيادة التشغيل:** بالرغم من وجود صعوبات في إيجاد تعريف محدد و دقيق للعمالة الكاملة، بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة لجميع العمال، لكن اطلق على العمالة الكاملة على انها توفير فرص عمل لجميع الأشخاص القادرين عليه و الباحثين عنه، حيث تتسبب معدلات مرتفعة من البطالة الى مشكلات اجتماعية (اذ يشعر العاطلون عن العمل عدم اهميتهم في المجتمع وهذا يدفعهم الى قيام بأمور تضر بالمجتمع) لذلك تسعى الحكومات لحل هذه المشكلة، حيث تعمل السياسة النقدية على تقليل معدلات البطالة من خلال زيادة عرض النقود مما يؤدي الى تخفيض معدلات الفائدة والتي تؤدي بدورها الى تشجيع المنتجين الى زيادة حجم مشاريعهم، وبالتالي زيادة الطلب على الايدي العاملة، وكذلك تدعم هدف تحقيق النمو الاقتصادي (القطاري، 2011: 21).

4. **التوازن في ميزان المدفوعات:** يعبر ميزان المدفوعات عن علاقة بلد ما (النقدية، والمالية، و التجارية) مع بلدان العالم الأخرى، لذلك تسعى جميع البلدان على اختلاف درجة تطورها الاقتصادي الى جعل ميزان المدفوعات يميل في صالحها (الدليمي، 1990: 587). اذ تكون السياسة النقدية ذات فاعلية في تحقيق هذا الهدف من خلال سعر الصرف. فسوق الصرف هو وجه اخر لميزان المدفوعات، حيث تعمل حركة سعر الصرف الى تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات، ففي

حالة العجز التي تكون فيها التزامات الدولة الى العالم الخارجي اكبر و تقوم الدولة بتسديد هذه الالتزامات من خلال العملات الأجنبية لذلك تعمل على سحب العملات الأجنبية من سوق الصرف من خلال العملة الوطنية وبالتالي زيادة عرض العملة الوطنية وكأي سلعه عندما يزداد عرضها تنخفض قيمتها فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية تصبح الصادرات ارخص من وجهة نظر المستورد الأجنبي فيزداد حجمها، بينما تصبح الاستيرادات اغلى من وجهة نظر المستورد المحلي فينخفض حجمها و نتيجة زيادة الصادرات و انخفاض الاستيرادات يزيل العجز في ميزان المدفوعات، وفي حالة الفائض تكون فيها حقوق الدولة من العالم الخارجي اكبر وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى فتصبح الصادرات اغلى من وجهة نظر المستورد الأجنبي فينخفض حجمها، بينما تصبح الاستيرادات ارخص من وجهة نظر المستورد المحلي ونتيجة لذلك يزيل الفائض في ميزان المدفوعات، من هذا نلاحظ ان حركة سعر الصرف تعمل على إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات (امين، 2008: 261-260) اذ نلاحظ ان الاستقرار في سوق الصرف سيؤدي الى تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق استقرار في عرض النقود وان هذا الاستقرار في عرض النقود يؤدي الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لهذا يسعى البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار في سوق الصرف من خلال استخدام ادواته المختلفة.

ثالثاً، فاعلية السياسة النقدية: تعني فاعلية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف التي تسعى اليها، وتتأثر فاعلية السياسة النقدية بمجموعة من الخصائص، ومنها:

1. **تطور العادات المصرفية:** يقصد بالعادات المصرفية مدى تعامل الجمهور مع البنوك من حيث استخدام الصكوك و الإيداع في البنوك، ويمكن قياس درجة تطور العادات المصرفية من خلال نسبة الودائع الى عرض النقود كلما زادت نسبة الودائع الى النقود دل ذلك على درجة تطور العادات المصرفية، ويرجع اسباب عدم تطور العادات المصرفية في البلدان النامية الى التخلف الاجتماعي و الثقافي نتيجة ارتفاع نسبة الامية و تخلف مستوى التعليم حيث ينظر افراد المجتمع الى المصارف نظرة الشك والريبة. ومن الأسباب كذلك قلة عدد المصارف حيث تنتشر المصارف في العواصم و المدن الكبرى وذلك بسبب قلة الكفاءات المتخصصة في مجال المصارف، ومن الأسباب الأخرى في عدم تطور العادات المصرفية هو انخفاض ثقة الافراد نتيجة الأوضاع السياسية و الاقتصادية وكذلك سوء الخدمات المصرفية المتمثلة بسوء التعامل و التصرفات للعاملين في المصارف. لذلك يفضل الافراد الاحتفاظ بأموالهم بدل أيداعها في البنوك. وعلى عكس البلدان النامية تتميز البلدان المتقدمة بتطور العادات المصرفية حيث نجد ان نسبة نقود الودائع من اجمالي عرض النقود تتراوح بين (70-80%)، بينما في البلدان النامية في القارة افريقية مثلاً تتراوح النسبة بين (30-40%) (عبد الحميد، 2013: 321-320).

2. **تطور الأسواق المالية و النقدية:** تضعف فاعلية السياسة النقدية في البلدان النامية نتيجة افتقار هذه البلدان للأسواق المالية و النقدية المتطورة، وقلة عدد الشركات المساهمة و المؤسسات

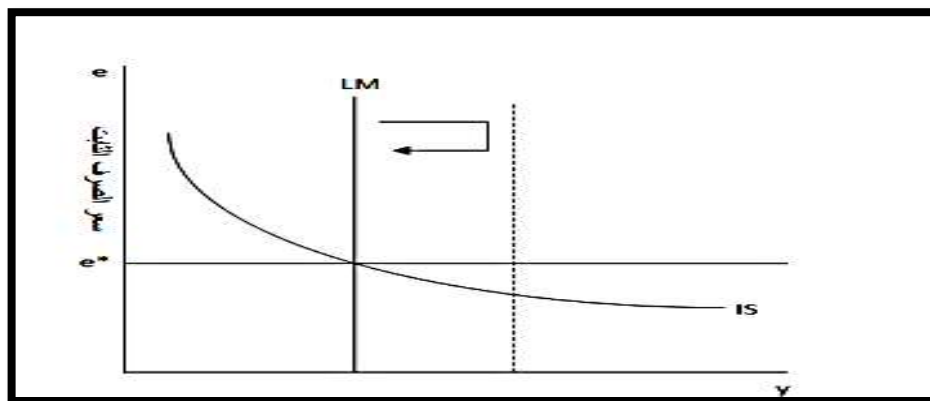
الصناعية و المؤسسات المتخصصة في اصدار الأوراق المالية و ميل المستثمرين الى توجيه أموالهم في العقارات والمعادن النفيسة، واطافة الى ذلك عملية التمويل في هذه البلدان تعتمد على قروض البنوك التجارية، حيث تقوم البنوك التجارية بمنح النقود القانونية للمقترضين بدلاً من عملية خلق نقود الودائع وفي هذه الحالة تقوم البنوك بسحب الاحتياطات التي تملكها لدى البنوك المركزية لتعويض عملية الإقراض، وان هذه النقود التي خرجت من الجهاز المصرفي لا تعود اليه مرة أخرى، نتيجة لذلك تكون المصارف التجارية غير قادرة على إحداث تغيير في عرض النقود على عكس المصارف التجارية في البلدان المتقدمة، ويكون البنك المركزي في البلدان النامية هو القادر على احداث تغييرات في عرض النقود لكن في الواقع عندما يقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية وإدخالها في عملية التداول، يصبح من الصعوبة اعادتها الى التداول مرة أخرى بسبب ضعف الجهاز المصرفي والقنوات الادخارية (عبد الحميد، 2013: 330-331).

3. استقلالية البنك المركزي: ان فاعلية السياسة النقدية في البلدان النامية تواجه العديد من المشاكل منها ان البنوك المركزية في البلدان النامية تتمتع بسجلات ضعيفة في إدارة السياسة النقدية وذلك لان السلطات النقدية في هذه البلدان ليست مستقلة عن توجهات الحكومية، حيث تستخدم الحكومة السياسة النقدية لتحقيق رغباتها وأهدافها غير النقدية.

(Monetary policy and Economic policy: <https://www.scientificpapers.>)

حيث ان وقوع البنك المركزي تحت هيمنة الحكومة يعد امراً غير مرغوباً فيه وذلك لان الحكومة تستخدمه في تمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات الحكومية للبنك المركزي، وكذلك قد تستخدمه الطبقة السياسية لتحقيق اهدافها الخاصة وخاصة في أوقات الانتخابات وفي كلا الحالتين يتسبب ذلك بزيادة معدلات التضخم. ومن المؤشرات المهمة التي يمكننا من خلالها تحديد درجة استقلالية البنك المركزي، هي التي تتعلق بمحافظ البنك المركزي (فكلما زادت مدة عمل المحافظ دل ذلك على تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية)، فضلاً عن المؤشرات التي تتعلق بالسياسة النقدية من حيث صياغتها وأهدافها والقيود المفروضة على التمويل الحكومي. (ثويني، 2009: 3).

4. سياسات سعر الصرف: اذا قام البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي من خلال شراء السندات من الافراد، سيؤدي ذلك الى انتقال منحنى LM الى اليمين وبالتالي انخفاض سعر الصرف، الا ان اتباع البنك المركزي نظام سعر الصرف الثابت (يكون ملزم بتداول العملات الأجنبية و محلية بسعر صرف ثابت) فمن المرجح ان يستجيب البنك المركزي بسرعة لانخفاض سعر الصرف عن طريق شراء العملة المحلية من السوق مما يؤدي الى عودة منحنى LM الى مستواه الأصلي. ومن ثم فان السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت تكون غير فعالة (Mankiw, 2003: 352-353). لذلك تستخدم بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها سعر صرف مرن، حيث يترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى الطلب والعرض، وهذا ما يحقق فاعلية اكبر للسياسة النقدية من حيث صياغة الأهداف وتأثير على المعروض النقدي.



Reference: Mankiw, N. G. (2003). Macroeconomics, U.S.A: Worth Publishers, Harvard University, p353.

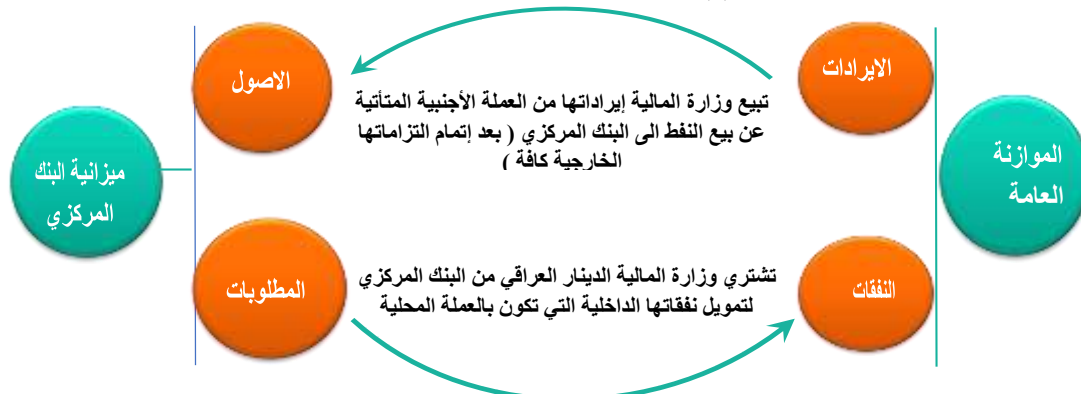
المحور الثاني / فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

أولاً، السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، اتسمت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 بارتباطها الوثيق بالسياسة المالية، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية التي عاشها العراق ومنها ظروف الحرب العراقية الإيرانية والتي تسببت بزيادة الانفاق العسكري بشكل كبير، مما دفع البنك المركزي العراقي الى تمويل هذه النفقات من خلال طرح سندات الادخار تحت مسمى (سندات القادسية)، إضافة الى تمويل هذه النفقات من خلال المؤسسات المصرفية عن طريق الاقتراض منها مع استخدام أسعار صرف متعددة (اذ كان العراق يستخدم نظام صرف الثابت قبل الحرب). وخلال فترة الحصار عمد البنك المركزي العراقي الى استخدام ادواته النوعية (قوته و سلطته) و ادواته الكمية غير المباشرة بهدف التأثير على وضعية سوق النقد (عبدالرحيم، 2007: 145-156). وفي عام 2004 وبموجب القانون 56 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليتها، ويمكن توضيح معنى الاستقلالية من خلال النقاط الاتية:

1. عدم تسيير أدوات السياسة النقدية وفقاً للتوجهات الحكومية
 2. عدم القيام بإقراض الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر
 3. خضوع حسابات السياسة النقدية للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية
- وأصبحت السياسة النقدية بعد هذا القانون تتبع مسار نقدي جديد عكس ما كان عليه سابقاً من حيث استخدام الأدوات في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي والمالي (الخرجي، 2010: 8).
- ثانياً، فاعلية السياسة النقدية في العراق، لبيان فاعلية السياسة النقدية في العراق لابد من دراسة مجموعة من الخصائص التي يمكن من خلالها تحديد مدى فاعلية السياسة النقدية في العراق وهي كالآتي:

1. الاستقلالية: على الرغم من حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في عام 2004، الا انه لم يتحرر من القيود الحكومية لكن هذه القيود لم تكن بصورة تمويل العجز، بل انما بصورة تمويل الانفاق العام (داغر، 2014: 35) ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المخطط الاتي:

المخطط (2) العلاقة بين الموازنة العامة و ميزانية البنك المركزي



المصدر: البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، 2019، ص10. ومن خلال المخطط (2) يتضح بأن نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد راجع الى زيادة الطلب الحكومي للعملة المحلية لتمويل نفقاتها، وهذا ما يجعل عرض النقود متغيراً تابعاً للتغيرات في الانفاق الحكومي (اذ نلاحظ ان العملة بالتداول تشكل النسبة الأكبر من اجمالي عرض النقود كما موضح بالجدول (1) ويرجع السبب في ذلك الى زيادة الانفاق الحكومي الجاري (الملحق 1) اذ يمثل هذا الانفاق كل من الأجور والرواتب والضمان الاجتماعي وغيرها من الفقرات التي تؤدي الى زيادة العملة في التداول، اما المؤشر الاخر حول فاعلية استقلالية البنك المركزي العراقي هو سعر الفائدة، فقد حاول البنك المركزي العراقي استخدام سعر الفائدة كمثبت اسمي للسياسة النقدية في العراق، الا ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية ساهمت بجعل القطاع العام هو المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحوالي 80%، تاركة حوالي 20% للقطاع الخاص، إضافة الى ضعف الوساطة المصرفية و تخلف الجهاز المصرفي، كلها أمور ساهمت في تقليل دور سعر الفائدة في عملية تيسير النشاط الاقتصادي (داغر، 2014: 38). وبالتالي جعل استقلالية البنك المركزي العراقي التي حصل عليها في عام 2004 غير فعالة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد.

2. العادات المصرفية: يعاني الجهاز المصرفي العراقي من ارتفاع نسبة التسرب النقدي والتي تعكس تخلف العادات المصرفية وبالتالي تخلف الجهاز المصرفي العراقي، ويوضح الجدول (1) ارتفاع نسبة العملة في التداول من اجمالي عرض النقود، اذ يعبر ذلك عن ضعف الجهاز المصرفي في نقل إجراءات السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن محدودية الأسواق المالية في العراق، اذ ان عدد الشركات المسجلة في السوق لا يتناسب مع حجم الاقتصاد

العراقي، فقد كان عدد الشركات في عام 2008 (96) وأصبحت بعد ذلك (76) شركة، وإضافة الى ان سوق الأسهم العراقي تسيطر عليها المصارف الخاصة و يعد ذلك مؤشراً على ضعف أنشطة الاعمال الغير المالية (خصوصاً الصناعية)، اذ لم تزيد نسبة الرسملة في الاقتصاد العراقي عن 9% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و ملخص الكلام الى ان الأسواق المالية في العراق تحتاج الى تطوير جذري (علي، 2018: 30-31).

جدول (1) التسرب النقدي في العراق خلال المدة (2004-2020)

السنوات	العملة في التداول (C) مليون ديناراً	M1 مليون ديناراً	M2 مليون ديناراً	% C/M1	% C/M2
2004	7162945	10148626	11498148	70.58	62.30
2005	9112837	11399125	14659350	79.94	62.16
2006	10968099	15460060	21050249	70.94	52.10
2007	14231700	21721167	26919996	65.52	52.87
2008	18492502	28189934	34861927	65.60	53.04
2009	21775679	37300030	45355289	58.38	48.01
2010	24342192	51743489	60289168	47.04	40.38
2011	28287361	62473929	72067309	45.28	39.25
2012	30593647	63735871	75336128	48.00	40.61
2013	34995453	73830964	87526585	47.40	39.98
2014	36071593	72692448	90566930	49.62	39.83
2015	34855256	65435425	82438712	53.27	42.28
2016	42075230	70733027	87941853	59.48	47.84
2017	40343309	76986584	92857047	52.40	43.45
2018	40498067	77828984	95390725	52.03	42.45
2019	47638603	86771000	103441131	54.90	46.05
2020	59987098	103353556	119906260	58.04	50.03

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء و الأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية (اعداد متفرقة).

3. سعر الصرف: ركزت السياسة النقدية بعد عام 2003 على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وذلك راجع الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية واعتماد النشاط الاقتصادي الكلي على تدفقات العملات الأجنبية، لذلك لجأ البنك المركزي العراقي الى الاعتماد على نافذة بيع العملة الأجنبية لإشباع حاجة السوق من العملة الأجنبية، وهذا ما ولد ضغوطاً كبيرة و حرج على السلطات النقدية و سبب ذلك راجع الى طبيعة الإيرادات النفطية (التي تعد مصدر العملات الأجنبية) التي تكون عرضة لتقلبات السوق، إضافة الى تنامي الانفاق العام الذي يعكس زيادة الطلب على الدولار مما يتسبب في تقلبات سعر الصرف (داغر، 2014: 40-41)، وهذا ما جعل السياسة النقدية مقيدة بالسياسة المالية.

جدول (2) أسعار الصرف في العراق للمدة (2004-2020) (دنائير لكل دولاراً)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين السعيرين
2004	1453	1453	0
2005	1469	1472	3
2006	1467	1475	8
2007	1255	1267	12
2008	1193	1203	10
2009	1170	1182	12
2010	1170	1186	16
2011	1170	1196	26
2012	1166	1233	67
2013	1166	1232	66
2014	1166	1214	48
2015	1190	1247	57
2016	1190	1275	85
2017	1190	1258	68
2018	1190	1208	18
2019	1190	1196	6
2020	*1190	1234	44

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (اعداد متفرقة). *.اصبح في تاريخ 2020/12/17 (1450).

ثالثاً، دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وبلاستناد الى ما تم ذكره حول فاعلية السياسة النقدية في (ثانياً) فان فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ترتبط في السياسة المالية بشكل كبير فلو افترضنا فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الا انه ارتباطها بالسياسة المالية يحول دون تحقيق هذه الأهداف ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاتي خلال الفترة (2004-2020):

1. **النمو الاقتصادي:** بعد عام 2003 توجهت الأنظار نحو الاقتصاد العراقي وما سوف يحققه من نمو اقتصادي، الا ان النتائج كانت مخيبة للآمال، على الرغم من تحقيق السياسة النقدية نجاحاً نسبياً في توفير مناخاً مستقراً (مقارنةً بما كانت عليه سابقاً)، الا ان تخطيط السياسات الاقتصادية الحكومية وعدم وجود رؤية عميقة للنمو الاقتصادي، مما جعل الاقتصاد العراقي مولداً للنشاط السالب (داغر & عاشور، 2014: 218-220)، ومن خلال الجدول (3) نلاحظ بان النمو الاقتصادي شهد العديد من التغيرات، اذ بلغ اعلى معدل له في عام 2004 بنسبة 53.40% ويعود سبب ذلك الى زيادة في كمية انتاج النفط وزيادة أسعاره وارتفاع الصادرات النفطية، وبلغ النمو الاقتصادي ادنى معدل نمو له في عام 2020 بنسبة 15.70- % ويعود سبب ذلك الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط من جهة و تداعيات ازمة كورونا من جهة أخرى .

2. **هدف التشغيل:** ان تحقيق هذا الهدف في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد العراقي من تخطيط السياسات الاقتصادية الحكومية واعتمادها على قطاع النفط الذي لا يساهم الا في تشغيل 2% من القوة العاملة، إضافة الى عدم وجود دور لـ (GDP) (في تقليل معدلات البطالة، وسبب ذلك راجع الى ارتباط (GDP) بالقطاع النفطي (أسعار وكميات النفط) وهذا ما جعل البلاد تعج بالبطالة (صالح & نايف، 2020: 57)، وكما موضح في الجدول (3).

3. التوازن الخارجي: ان قدرة السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي يظهر من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهذا الأخير في العراق كأى دولة ريعية يرتبط بعوامل خارجية كالتغيرات في أسعار النفط، إضافة الى التوجهات الحكومية التي تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات، اذ شهد ميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة العديد من التغيرات كما هو موضح في الجدول (3) نلاحظ بان ميزان المدفوعات شهد سنوات فائضاً وسنوات عجزاً ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى تقلبات أسعار النفط، ففي السنوات التي شهدت انخفاض أسعار النفط (2009، 2014، 2015، 2016، 2020) شهد ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات عجزاً.

4. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: أصبحت السياسة النقدية نتيجة الاختلالات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار امام مسؤوليه مباشرة في العمل على تخفيض معدلات التضخم من خلال استخدام ادواتها المستحدثة وتمثل هذه الأدوات ب (التسهيلات القائمة، نافذة بيع العملة الأجنبية) فضلاً عن استخدام ادواتها الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني) (الشرع، 2014: 208)، اذ شهدت معدلات التضخم خلال مدة الدراسة اعلى معدلات لها خلال السنوات الأولى بعد عام 2003 كما موضح في الجدول (3)، اذ وصل في عام 2006 الى اعلى معدل له بنسبة (53.2%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة معدلات الانفاق الحكومي (وخاصة الجاري) دون ان يقابل ذلك زيادة في الإنتاج، الا ان معدلات التضخم في السنوات التي تلت عام 2006 شهدت انخفاضاً، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع أسعار النفط وفي المقابل زيادة الانفاق الحكومي وزيادة معدل الاستيراد للسلع (أي بعبارة أخرى أصبح العراق سوقاً للسلع المستوردة). مما ساهم في تقليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) تطور معدلات كل من النمو الاقتصادي، و البطالة، و التضخم، و ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات (مليون دولار)	معدل التضخم %
2004	53.40**	26.8	4212.0	27
2005	4.40	17.9	4374.5	37
2006	10.20	17.5	7365.8	53.2
2007	1.40	11.7	11757.9	30.8
2008	6.60	15.3	18755.2	2.7
2009	5.80	15.3	-5817.3	-2.8
2010	5.50	15	6286.2	2.4
2011	10.20	8.3	10393.2	5.6
2012	12.60	11.9	7986.8	6.1
2013	5.60	10.6	7860.9	1.9
2014	-3.90	20	-11871.2	2.2
2015	-2.40	25.1	-13473.6	1.4
2016	14.80	10.8	-8344.1	0.5
2017	-1.80	13.8	2701.2	0.2
2018	2.60	13**	6595.8	0.4
2019	6	12.9**	8724.6	-0.2
2020	-15.70	14.1**	-8272.2	0.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، وعلى الموقع الإحصائي للبنك المركزي وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية، ** بالاعتماد على صندوق النقد الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ان دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية يعد ضعيفاً نتيجة رعية الاقتصاد العراقي التي عمقت تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية، اذ أصبحت السياسة النقدية تحت هيمنة السياسة المالية لان مصادر التأثير في عرض النقود يكون مصدرها السياسة المالية والتي هي الاخرى تعتمد على الإيرادات النفطية.
3. على الرغم من تحقيق السياسة النقدية مناخاً شبه مستقراً (من خلال تثبيت سعر الصرف) الا ان تخبطات السياسات الاقتصادية الحكومية حالت دون تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
4. ارتفاع نسبة التسرب النقدي فضلاً عن محدودية الأسواق المالية كانت من اهم الأسباب في عدم فاعلية السياسة النقدية، اذ ترتبط فاعلية السياسة النقدية بفاعلية الجهاز المصرفي، بعبارة أخرى ان إجراءات السياسة النقدية تنتقل من خلال الجهاز المصرفي.
5. انخفاض معدلات التضخم بعد عام 2007 نتيجة غرق الأسواق بالسلع المستوردة فضلاً عن زيادة معدلات الانفاق الحكومي.

التوصيات:

1. ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من اجل معالجة تحقيق الاهداف الاقتصادية وخاصة البطالة لما لها من تأثير على المجتمع.
2. ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية كأحد وسائل التقليل الضغط على السياسة النقدية وخاصة في ما يتعلق بتمويل الانفاق العام.
3. العمل على تعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة و الفقيرة للخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بتكاليف معقولة أي بعبارة أخرى تحفيز الشمول المالي.

المصادر . References

أ. المصادر العربية

1. إبراهيم، آمال علي، دور السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية و التجارية، مقالة 4، المجلد 20، العدد 3، 2019
2. أمين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2008 .
3. ثويني، فلاح حسن، استقلالية البنك المركزي العراقي و السياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009.
4. الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010.
5. داغر، محمود محمد، السياسة النقدية في العراق: من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 21، العدد 65، 2014.

6. داغر، محمود محمد محمود، عاشور، احسان جبر، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، العدد 77، 2014.
 7. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، 1990.
 8. الشرع، عقيل شاكر، اثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2010، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 3، العدد 12، 2014.
 9. صالح، حميد علي، نايف، عبد القادر، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003-2018، مجلة دراسات محاسبية و مالية (JAFS)، المجلد 15، العدد 50، 2020.
 10. عبد الرحيم، ثريا، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق و اثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 13، العدد 48، 2007.
 11. عبد المطلب عبد الحميد، عبد المطلب، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، دار الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013.
 12. علي، احمد ابراهيم، المصارف و الائتمان و العمق المالي بين العراق و التجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، 2018.
 13. القطايري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، دار الغيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- ب: المصادر الأجنبية

- 1.Curtis, D., & Irvine, I. (2017). Macroeconomics: Theory, Models, and Policy (Lyryx).
- 2.Handa, J. (2008). Monetary economics. Routledge, British library , this edition published in the Taylor & Francis e-Library.
- 3.Monetary policyand Economic policy Journal of knowledge management ,economics and information technology:
https://www.scientificpapers.org/wpcontent/files/1113_Monetary_Policy_and_Economic_Policy.pdf
- 4.Mankiw, N. G. (2003). Macroeconomics, U.S.A: Worth Publishers, Harvard University .
- 5.Marc , L . (2020) . Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions, available at :[https:// crsreports.congress.gov.RL30354](https://crsreports.congress.gov.RL30354)

الملحق (1) تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	الانفاق العام (1)	نسبة نمو الانفاق	الانفاق الاستهلاكي (2)	نسبة (2/1)	الانفاق الاستثماري (3)	نسبة (1/3)
2004	33657511	-	28543338	84.8	5114173	15.2
2005	30831142	-8.4	30374573	98.5	456568	1.5
2006	37494459	21.6	36902593	98.4	591866	1.6
2007	39308348	4.8	32719836	83.2	6588512	16.8
2008	67277197	71.4	52301181	77.7	14976016	22.3
2009	55589721	-17.4	45941063	82.6	9648658	17.4
2010	70134201	26.2	54580860	77.8	15553341	22.2
2011	78757666	12.3	60925553	77.4	17832113	22.6
2012	105139576	33.5	75788622	72.1	29350954	27.9
2013	119127556	13.3	78746806	66.1	40380750	33.9
2014	83556226	-29.9	58625459	70.2	24930767	29.8
2015	70397515	-15.7	51832839	73.6	18564676	26.4
2016	67067437	-4.7	51173428	76.3	15894009	23.7
2017	75490115	12.6	59025654	78.2	16464461	21.8
2018	80873189	7.1	67025856	82.9	13820333	17.1
2019	111723523	38.1	87300933	78.1	24422590	21.9
2020	76082443	-31.9	72873538	95.8	3208905	4.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد علي :

- الحسابات الختامية لجمهورية العراق/ديوان الرقابة المالية الاتحادية (2005-2013).
- البنك المركزي العراقي /دائرة العامة للإحصاء و الأبحاث/النشرة الإحصائية السنوية (اعداد متفرقة).
- وزارة المالية، دائرة المحاسبة، على الموقع الرسمي للوزارة <http://www.mof.gov.iq>.